

حصاد الأسرى الشامل للعام ٢٠٢٠

إعداد الباحث في قضايا الأسرى

د. رأفت خليل حمدونة*

مقدمة:

لم تختلف أوضاع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في العام ٢٠٢٠ عن الأعوام الأخيرة بل زادت معاناتهم بسبب جائحة كورونا التي أثرت على العالم بأسره؛ واستغلتها دولة الاحتلال عبر مجموعة من الانتهاكات كمنع الزيارات، والقيام بالحاكمات الردعية العسكرية من غير محامين، ومنعهم من مراجعة المستشفيات والاكثفاء بمقابلة الطبيب السجان عبر " الفيديو كونفرنس " .

وشهد العام ٢٠٢٠ تطوراً في مستوى وأشكال الانتهاكات الصهيونية من خلال تكثيف الاعتقالات اليومية والمداهمات الليلية ونصب الحواجز والتوغلات واقتحامات الجيش في الضفة الغربية، واعتقال المرضى والتجار والعمال عبر حاجز بيت حانون (ايرز) في قطاع غزة، واعتقال الصيادين أثناء عملهم في بحر القطاع، ولم يختلف العام ٢٠٢٠ عن السنوات العشر الأخيرة في أشكال الانتهاك من اعتقال وتعذيب نفسي وجسدي وتضييق على الأسرى في السجون من خلال مصادرة مكانتهم القانونية كأسرى حرب والتعامل معهم "كمخالفين ومرتكبي أعمال غير قانونية وارهابية ووصفهم بالقتلة والمخربين"، وحرمانهم خلال الاعتقال من حقوقهم الأساسية والانسانية التي نصت عليها الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

وبإجماع الباحثين، فإن ظروف الاعتقال في السجون الاسرائيلية لا تصلح للحياة الآدمية، وبعيدة كل البعد عن شروط الحياة الإنسانية، والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي وضعت قوانين وقواعد لمعاملة الأسرى وقت النزاعات والحروب، ولم تكن تلك المعاملة عفوية أو نتيجة لظروف سياسية معينة؛ بل كانت ممنهجة من قبل الحكومات الإسرائيلية وإدارة مصلحة السجون.

كما أن السجون الإسرائيلية أقسى بظروف اعتقالها من أسوأ عشرة سجون على مستوى العالم وهي: " سجن ألكاتارز الاتحادي الأميركي الذي يضم أخطر المساجين على الإطلاق، ومعسكر ٢٢ السياسي الذي تم إنشاؤه عام ١٩٦٥م في شمال كوريا في مكان منعزل تماماً وحراسته

بالكلاب والأسلحة الحديثة، وإحاطة السجن بسور مكهرب لإحباط أي محاولة للهروب، و سجن سان كوينتين الأميركي المكتظ بولاية كاليفورنيا، وسجن غوانتانامو الذي أقامه جورج بوش (الرئيس الأميركي السابق) من أجل حربه مع العراق وأفغانستان، واشتهار هذا السجن بإجراءات التعذيب، وسجن نيروبي بكينيا، وسجن فلورانس الأميركي الذي أنشئ من أجل احتواء أشد المساجين شغباً والمشتهر بالعزل الانفرادي، وسجن سانت الفرنسي الذي أنشئ عام ١٨٦٧م، وهو واحد من أهم ثلاثة سجون في فرنسا، وتم استخدامه أثناء الحرب العالمية الثانية، وتأقلم السجناء فيه مع الفئران وحالة الازدحام، وسجن مينتوزا بالأرجنتين المعروف بالازدحام وقضاء الحاجة بالزجاجات ما يثير الروائح الكريهة وينتشر الأمراض، بالإضافة إلى عدم وجود عناية طبية كافية، وسجن سابينيتا الفنزويلي المزدهم والمشهور بسوء العناية الطبية واستخدام أسلحة نارية".

وبهذا يتضح أن الظروف المعيشية لأسوأ عشرة سجون في العالم موجودة جميعها في سجون الاحتلال من إجراءات التحقيق والتعذيب وقتل الأسرى باستخدام الأسلحة الحية، وسوء الطعام، والاكتظاظ، والتفتيشات العارية، والافتحاشات الليلية، والاستهتار الطبي، وانتشار الحشرات السامة وغير ذلك من أوضاع صعبة^(١).

وحتى إعداد هذا التقرير فقد بلغ عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال ما يقارب (٤٤٠٠) أسير وأسيرة، منهم (٤١) أسيرة، و(١٧٠) طفل، والمعتقلون الإداريون قرابة (٣٨٠) منهم (٤) أعضاء من المجلس التشريعي^(٢)، وهنا سنحاول بإيجاز استعراض معاناة الأسرى وأوضاعهم القانونية والمعيشية وأشكال الانتهاكات التي مورست بحقهم خلال العام ٢٠٢٠.

أولاً- عوائق على المستوى القانوني:

(١) مركز الأسرى للدراسات: <http://alasila.ps/ar//index.php?act=post&id=27884>

(٢) مؤسسة الضمير: <http://www.addameer.org/ar/statistics>

لم تتعامل دولة الاحتلال الإسرائيلي مع الأسرى على خلفية سياسية تنطبق عليهم الاتفاقيات والمواثيق الدولية كأسرى حرب، أو مدنيين تم احتجازهم من مناطق محتلة، بل عاملتهم وفق قوانين وأنظمة إسرائيلية فقط^(٣)، ولم يتوقف وضع الأسرى من الناحية القانونية عند هذا الحد، بل بدأت المنظومة الإسرائيلية بكاملها " حكومات متعاقبة ووزراء وأعضاء كنيست ومحاكم وصحفيين ودبلوماسيين بالتحريض عليهم داخلياً وخارجياً، واتبعوا معهم سياسة عدائية متطرفة، برز هذا الأمر بصورة جلية في الأعوام الأخيرة لحكومات نتنياهو المتطرفة والمتعاقبة، عبر تصريحات وتحريضات عدد كبير من الوزراء وأعضاء الكنيست^(٤)، وسن القوانين من قبل القضاة والمحاكم الإسرائيلية التي شرعت الكثير من الإجراءات كالتعذيب في التحقيق، والأحكام والقوانين الردعية بحق الأسرى، وعقوبات غير منطقية مخالفة للقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية، الأمر الذي يستوجب بذل كافة الجهود لتثبيت المكانة القانونية للأسرى والأسيرات كطلاب حرية استناداً إلى حق الدفاع الشرعي عن النفس، وحق تقرير المصير وفق توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة التي نادى باحترام وتأمين ممارسة هذا الحق، والتأكيد على الإجماع القانوني والقيمي والأخلاقي والإنساني المنفق عليه، وفقاً للمادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربعة والتي تطالب بمعاملة إنسانية لجميع الأشخاص (الأسرى والمعتقلين) سواء، وعدم تعريضهم للأذى، أو القتل، والتشويه، والتعذيب، والمعاملة القاسية، واللاإنسانية، والمهينة .

ثانياً: التعذيب النفسي والجسدي .

تمارس دولة الاحتلال وأجهزة الأمن الإسرائيلي التعذيب النفسي والجسدي لحظة الاعتقال وفي أقبية التحقيق ، وتكاد تكون الدولة الوحيدة في العالم التي شرعت التعذيب ووصفته في أقبية التحقيق بالضغط الجسدي والنفسي " المعتدل " هروباً من المسائلة الدولية ، فكل من دخل السجون الإسرائيلية مورس بحقه التعذيب الجسدي والنفسي المحرم دولياً وفق اتفاقية مناهضة

(٣) مركز الميزان لحقوق الإنسان: صرخات من وراء القضبان، أم الفحم، فلسطين، الرسالة للنشر والإعلام، ٢٠٠٩، ص٥.

(٤) ومن المحرضين على الأسرى (أفير جنلدمان الناطق باسم الحكومة الإسرائيلية والذي نعت الأسرى بالارهابيين وغير الأبطال كما يدعى الشعب الفلسطيني، وتبنى مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي سياسة تحريضية ممنهجة عليهم في معظم لقاءاته ومؤتمراته الصحفية، وطالب سلفان شالوم الذي شغل نائب رئيس الوزراء ووزيراً للداخلية بإعدام الأسرى، ودعا نفتالي بينت "عن البيت اليهودي" الذي شغل وزيراً للتربية والتعليم ويهود الشتات إلى قتل الأسرى محاكياً دعوة أفيغور ليبرمان الذي شغل وزير الخارجية الإسرائيلية، ووصفت ميري ريفيت التي شغلت وزيرة الثقافة والرياضة الأسرى بالحيوانات البشرية، واقترح داني دانون وزير العلوم والقضاء الخارجي وعمل مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة قانون شاليط الذي ينص على مضاعفة معاناة الأسرى والتنصيص عليهم، وحرمانهم من الحقوق الأساسية) .

التعذيب للعام ١٩٨٤ القاضية بمنع التعذيب وضروب العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بأغلبية ١٤٧ دولة عضو قامت بالتصديق عليها.

ومن وسائل التعذيب التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي بحق الأسرى الفلسطينيين إرهاب المعتقل أمام عائلته لحظة الاعتقال، والصراخ ، والضغط النفسي من خلال تسليط الضوء الساطع "المبهر للعينين بشكل مضر" على الأسير وإرغامه على الاستماع لموسيقى صاخبة ، والصراخ والاستفزاز في محاولة لتدميره نفسياً وعصبياً وجعله غير قادر على التفكير ، وتحويله إلى جسد هزيل يسهل التحكم فيه ونزع الاعترافات منه، خصوصا مع توافر عوامل مساعدة، مثل الأضواء الشديدة ومدى قوة الصوت المزعج وتكراره ، وفرض ألوان قاتمة على الاحتياجات الخاصة كالملابس والأبواب والشبابيك والجران وغيرها ، الأمر الذي ينعكس سلباً على مزاج الأسرى وأعصابهم وله آثار سلبية على نفسياتهم كالمعاناة من الاكتئاب والعزلة والقلق والاضطراب النفسي، وتغطية الرأس بغطاء ملوث، وعدم النوم، وعدم العلاج، واستغلال الجروح في التحقيق بالضغط عليها أو الضرب مكان الإصابة أو الجرح، ووضع المعتقل في ثلاجة، والوقوف على القدمين لفترات طويلة، وأسلوب العصفير (العملاء) وما ينتج عنه من تداعيات نفسية ، واستخدام المربط البلاستيكي والمعدني لليدين والقدمين ، ورش الماء البارد والساخن على الرأس ، والموسيقى الصاخبة ، ومنع الخروج للمرحاض بشكل طبيعي ، واستخدام الضرب المبرح ، والشبح لساعات طويلة بل لأيام، إلى جانب استخدامها أساليب الهز العنيف للرأس الذي يؤدي إلى إصابة الأسير بالشلل أو إصابته بعاهة مستديمة ، والأخطر من كل ذلك ، استخدام القوة المبالغ فيها .

ثالثاً - عوائق معيشية واعتقالية:

سعت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية في العام ٢٠٢٠ إلى إعادة أوضاع الأسرى للمربعات الأولى من تجربة الاعتقال في بداية الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة، محاولة بذلك تجاوز كل تاريخهم النضالي الاعتقالي، فقامت بحملات التنقل الواسعة في أوساطهم بهدف إعاقة استقرارهم، وإرباك الأهالي في موضوع الزيارات ومن ثم منعها بحجة كورونا وحماية الأسرى ، وحاولت زرع الفتن والاضطرابات بينهم، وانتشرت الفئران والجرذان والحشرات السامة في عدد من السجون وخاصة الموجودة في معتقلات محاطة بالشبك في صحراء النقب وغيرها، وتواجدت في مناطق الانتظار والغرف ومخازن الأسرى، حتي في بعض خيامهم أو غرفهم دون اهتمام من جانب إدارة السجون لوضع حد لهذه الظاهرة، وقامت بعزل الأسرى في غياهب السجون بظروف

صعبة لا تطاق، مسلوبين أدنى معايير حقوقهم الإنسانية والمعيشية، وتعرض الأسرى للاعتداءات والضرب والإذلال، ومنهم من تم عزله اجتماعياً عن سائر زملائهم في الأقسام وعن العالم الخارجي، وعانوا من سوء أوضاع سيارات النقل "البوسطة" وسوء ظروف أماكن الانتظار، ومن انتشار أجهزة التنقيش والتشويش ووجود الكاميرات في كل زوايا الأقسام، والاحتفاظ في الغرف، وانعدام التهوية، وعدم جمع شمل الأخوة والأقارب، ومن العقوبات الجماعية والفردية، وسوء الطعام كمأ ونوعاً، والتنقيشات العارية، والغرامات، والبرودة والرطوبة في الشتاء ومن حرارة الصيف، والحرمان من زيارة المحامين وإدخال الرسائل والمس بالشعائر الدينية وعدم توفير أماكن للعبادة، وعدم التعاطي مع مطالب الأسرى في شعائر رمضان والأعياد والمناسبات الدينية، ومنعت التعليم الجامعي وتقديم الثانوية العامة، وإدخال الكتب منافية في ذلك المادة ٩٤ من اتفاقية جنيف الرابعة التي أكدت على تشجيع الأنشطة الذهنية والتعليمية والترفيهية والرياضية للمعتقلين^(٥).

وانتجت سياسة التضييق على أهالي الأسرى بالتنقيشات والتأخير على الحواجز والمنع من إدخال احتياجات الأسرى من الملابس والأحذية والأغطية، وقلصت الأوقات المسموح فيها للأسير بالمشي في الهواء وتحت الشمس".

وفي العام ٢٠٢٠ صادرت إدارة السجون الحسابات المحولة للأسرى الخاصة (بالكنيتية) واستولت عليها بدون علم أو موافقة الأسير تحت حجج واهية^(٦)، وقامت بالاعتداء عليهم جسدياً أثناء عمليات القمع والرش بالغاز المسيل للدموع والرصاص الحي والمطاطي والضرب بالهراوات، واقتحمت السجون والأقسام والغرف عبر الوحدات الخاصة لإجراء التنقيشات والافتحاشات الليلية المفاجئة والسيطرة على السجون، واقتحمت تلك الوحدات الأقسام مقنعة ومسلحة ومارست الإرهاب والصراخ والضرب وتقييد الأسرى، وقامت بإدخال الكلاب المدربة وعبثت بممتلكات الأسرى وصادرتها، " و قتلت فرقة متسادا بالرصاص الحي بين الأعوام (١٩٨٨ - ٢٠٢٠م) سبعة أسرى^(٧) وأصاب المئات

(٥) اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي: اتفاقيات جنيف، القاهرة، المركز الاقليمي الاعلامي، ٢٠١٠، ص ٢٢٢.

(٦) أحمد حماد، زهير عابد: دور العلاقات العامة في التوعية بقضية الأسرى في سجون الاحتلال، غزة، فلسطين، مؤتمر الأسرى، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٣، ص ٩.

(٧) الشهداء الذين قتلوا بالرصاص الحي داخل السجون والمعتقلات هم: (أسعد الشوا، ويسام السمودي ونضال ديب، وعبد الله أبو محروقة، وصبري عبد ربه، وموسى عبد الرحمن، ومحمد الأشقر)، أما عن

شهداء التنقيش القسرية في الاضرابات المفتوحة عن الطعام فهم (الأسير الشهيد عبد القادر أبو الفخم في العام ١٩٧٠، والأسرى الثلاثة " راسم حلاوة وعلى الجعفرى واسحق مراغة في اضراب

١٩٨٠، ومحمود فريتيخ في العام ١٩٨٤، وحسين عبيدات في العام ١٩٩٢.

رابعاً: الأسرى وكورونا:

لعلّ من أهم الأحداث العالمية في العام ٢٠٢٠ انتشار فيروس كورونا المعروف بـ "كوفيد ١٩" ، والذي لم تسلم منه السجون الإسرائيلية بسبب انتشار الفيروس في دولة الاحتلال وفي أوساط السجناء الذين نقلوا العدوى للأسرى ، ولقد دعت منظمة العفو الدولية والمؤسسات الانسانية والحقوقية إدارات مصلحة السجون في العالم للإفراج عن الأسرى تحسباً من نقل العدوى إليهم بسبب مخاوف موثقة من اكتظاظ السجون وسوء العناية والرعاية الصحية ، إلا أن دولة الاحتلال تكاد تكون الوحيدة في العالم التي لم تفرج عن أسير واحد حتى لو كان مريضاً في حال الخطر الشديد أو حتى كبيراً في السن بعمر الثمانين أو عن طفل أسير أو أسيرة ، بل على العكس استغلت سلطات الاحتلال وإدارة مصلحة السجون الإسرائيلية الجائحة للتضييق على الأسرى بسحب (١٤٠) صنفاً من "كنتينا" الأسرى، منها مواد التنظيف التي تُشكل أساساً لمواجهة العدوى خاصة مع عدم توافر مواد التعقيم والتطهير ، وأعلنت عن مجموعة من الإجراءات بحجة حماية الأسرى كإلغاء الزيارات ، ووقف زيارات المحامين ، وأوقفت البوسطة والنقل والعلاج خارج السجن وجعلته وعقد المحاكم عبر تقنية " الفيديو كونفرنس" والتي حرمت الأسرى حق التواصل مع الأهل في ظل منع الزيارات ، الأمر الذي عزل الأسرى عن محيطهم محيطهم الخارجي .

الأسير الشهيد كمال أبو وعر كان أول أسير فلسطيني أصيب بالفيروس عقب نقله من سجن "جلبوع" إلى إحدى المستشفيات الإسرائيلية، وتبعته عشرات الإصابات في معتقل عوفر وسجن جلبوع .

وسعت سلطات الاحتلال الى توظيف فايروس "كورونا" لمعاينة الأسرى وذويهم ومفاخرة معاناتهم، وكأن التعذيب النفسي والجسدي والإهمال الطبي وتجويع المحجوزين لم يعد كافياً لإشباع نهمها الانتقامي وتنفيس حقدّها، فصادرت وعبر إدارة السجون بعض الحقوق وفرضت اجراءات استثنائية بذريعة "كورونا"، والتي يُخشى أن تتحول إلى قاعدة يحتاج تغييرها وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل زمن "كورونا" إلى كثير من التضحيات والخطوات النضالية من جديد^(٨).

خامساً: الاعتقال الإداري .

(٨) فلسطين خلف القضبان: http://palestinebehindbars.org/sh_d.htm

شهد العام ٢٠٢٠ انتهاكاً جسيماً بحق الأسرى على صعيد الاعتقالات التعسفية كما الأعوام السابقة وتجديد لعشرات الأسرى والمعتقلين بما يسمى (الاعتقال الإداري) بدون تهمة أو محاكمة، وبملف سري ومعلومات استخبارية ، وأصدرت سلطات الاحتلال حتى اعداد التقرير حوالي (٨٨٠) أمر اعتقال إداري بحق المعتقلين الفلسطينيين منذ بداية العام ٢٠٢٠ ؛ حوالي (٣٧.٤ %) كانت أوامر جديدة بحق المعتقلين لأول مرة و (٦٢.٦ %) تجديد أوامر الاعتقال الإداري^(٩)، وتلجأ قوات الاحتلال الإسرائيلي لسياسة "الاعتقال الإداري" من أجل اعتقال المدنيين الفلسطينيين دون تهمة محددة أو محاكمة، وحتى اعداد التقرير نهاية عام ٢٠٢٠ يقبع حوالي (٣٨٠) معتقل/ة إداري/ة في سجون الاحتلال .

وتُمارس قوات الاحتلال الإسرائيلي الاعتقال الإداري من خلال إصدار الحاكم العسكري أوامر اعتقال تتراوح مدتها من شهر واحد إلى ستة أشهر، قابلة للتجديد دون تحديد عدد مرات التجديد، وتصدر أوامر الاعتقال بناء على معلومات سرّية، ولا يحق للمعتقل أو محاميه الاطلاع عليها، وعادة تُستخدم في حال عدم وجود دليل كافٍ بموجب الأوامر العسكرية، لاعتقال المواطنين الفلسطينيين وتقديمهم للمحاكمة، وهذا يُعد مساً جوهرياً في حق المعتقل في معرفة التهم الموجهة له، والتي تُعد أحد ركائز المحاكمات العادلة ، ويعد الاعتقال الإداري بالصورة التي تمارسها دول الاحتلال غير قانوني واعتقال تعسفي، فبحسب ما جاء في القانون الدولي "فإن الحبس الإداري لا يتم إلا إذا كان هناك خطر حقيقي يهدد الأمن القومي للدولة"، وهو بذلك لا يمكن أن يكون غير محدود، كما لا يمكن أن يصل إلى فترة زمنية طويلة.

ولقد دفعت الإجراءات القمعية هذه إلى زهاب الأسرى إلى مواجهة السّجان بالإضراب عن الطعام، فقد خاض أكثر من (٥٠) أسيراً إضراباً عن الطعام بدأ بها الأسير الشيخ خضر عدنان في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١ ، وكان أشهرها في العام ٢٠٢٠ اضراب الأسير ماهر الأخرس (٤٩ عاماً)، الذي اعتقل في السابع والعشرين من تموز/ يوليو ٢٠٢٠ من منزله في بلدة سيلة الظهر في جنين ، وجرى نقله بعد اعتقاله إلى مركز معتقل "حوارة" وفيه شرع في إضرابه المفتوح عن الطعام، ثم جرى تحويله إلى الاعتقال الإداري لمدة أربعة أشهر ونقل إلى سجن "عوفر" لاحقاً، وثبّنت المحكمة العسكرية للاحتلال مدة اعتقاله الإداري ، واستمر احتجازه في سجن "عوفر" إلى أن تدهور وضعه الصحي مع مرور الوقت، ونقلته إدارة سجون الاحتلال

(٩) الباحث عبد الناصر فروانة : <https://www.facebook.com/ferwana2/posts/3685935054771802>

إلى سجن "عيادة الرملة"، ومن ثم نُقل إلى مستشفى "كابلان" الإسرائيلي بوضع صحي صعب وخطير، ورفض المدعّمات وإجراء الفحوص الطبية ، إلى أن أصدرت المحكمة العليا للاحتلال في الـ ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠، قراراً يقضي بتجميد اعتقاله الإداري، إلا أنه اعتبر أمر التجميد خدعة ومحاولة للانتفاف على الإضراب ، ويكاد الأول من المعتقلين الإداريين ممن رفضوا تحديد الاعتقال وأصرّ على عدم إنهاء الإضراب أو تعليقه إلا في بيته في كنف الحرية ، وبعد اتفاق واضح يقضي بعدم التجديد والافراج عنه في السادس والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٠ علق المعتقل الأخرس إضرابه المفتوح عن الطعام في السادس من نوفمبر/ تشرين الثاني من نفس العام بعد إضراب دام ١٠٣ يوم متتالية وتم الافراج عنه في نفس التاريخ المحدد، وشهد العام إضرابات لأسرى آخرين على سبيل المثال لا الحصر إضراب الأسرى (محمد وهدان ، وموسى زهران ، وعبد الرحمن شعيبات) وغيرهم .

وتمارس إدارة معتقلات الاحتلال جملة من الإجراءات التكتيلية والانتقامية بحق الأسرى المضربين المناهضين للاعتقال الإداري، في محاولة لكسر خطوة الإضراب أبرزها: حرمانهم من زيارة العائلة، وعرقلة تواصل المحامين معهم، ونقلهم المتكرر من معتقل إلى آخر، وعزلهم في زنازين لا تصلح للعيش الآدمي، وقيام السّجانين بمضايقات على مدار الساعة، عدا عن جملة من الإجراءات التي تتخذها بعد نقلهم إلى المستشفيات المدنية، منها استمرار تقييدهم بالسريير بوضعية تسبب لهم المزيد من الأوجاع. وتعمدت أجهزة الاحتلال المماثلة بالاستجابة لمطالب الأسرى المضربين، لإيصالهم لأوضاع صحية خطيرة، يصعب على الأسير مواجهتها لاحقاً وتؤثر على مصيره^(١٠).

سادساً: سياسة العزل الانفرادي .

(١٠) موقع الجديد : <https://eljadidawmi.com/2019>

استخدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي وأجهزة الأمن وإدارة مصلحة السجون الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في العام ٢٠٢٠ سياسة العزل الانفرادي على أتفه القضايا ولفترات طويلة تمكث أشهراً وسنوات بهدف تدمير نفسية الأسير ومعاقبته بوسائل غير جسدية ولا تترك آثاراً على جسمه كشواهد للملاحقة أمام المؤسسات الحقوقية والدولية .

ويعد العزل الانفرادي من أقسى أنواع العقوبات التي تلجأ إليها سلطات الاحتلال من خلال وضع الأسير في زنزانة معتمة بفوهة حديدية سميكة متعبة للنفس وضيقة لا تحرك هواء المكان وبين جدران رطبة وأحياناً تحت الأرض كما في (عزل نيتسان بسجن الرملة) بالكاد يستطيع التحرك داخلها ولفترات طويلة من الزمن، ويحرم الأسير خلال فترة العزل من أبسط الحقوق الإنسانية والأساسية كزيارة نويه ومحاميه، أو إرسال واستقبال الرسائل ، والحرمان من المشتريات إلا بسلع محدودة جداً، ومنعه من أدوات التعليم والثقافة والأجهزة الكهربائية كالتلفاز ، ومنحه وقت محدود جداً للخروج إلى الفورة في مكان ضيق ومقيد الأيدي خلال التنقل وغير ذلك من عقوبات ، وتوزع أقسام العزل على سجون كسجن " بئر السبع بجناحيه أيشل وأوهليكيدار، وجلبوع، وعسقلان والرملة وشطة والجلمة وكفار يونا " وغير ذلك من سجون ومعتقلات .

وفي العام ٢٠٢٠ عُزلت الأسيرتان جيهان حشيمة وفدوى حمادة ، الأولى معتقلة منذ عام ٢٠١٧م، ومحكومة بالسجن لمدة ١٠ سنوات، والأسيرة الجريحة حشيمة المعتقلة منذ عام ٢٠١٦، والمحكومة بالسجن لمدة أربع سنوات، والتي تُعاني من عدة مشاكل صحية، تفاقمت جراء إصابتها برصاص الاحتلال أثناء اعتقالها^(١١).

وُنقلت الأسيرتان إلى العزل في سجن "الجلمة" بعد أن ادعت إدارة سجن "الدامون" أن الأسيرتين قامتتا بمواجهة سجانة، حيث عُزلتا لساعاتٍ مكبلتان بقيود بلاستيكية في غرفة في سجن "الدامون" قبل أن يتم نقلهما إلى عزل سجن "الجلمة" في العاشر من حزيران ٢٠٢٠ ، وانتهى عزل الأسيرتين في الثامن عشر من اغسطس من نفس العام، بعد أكثر من سبعين يوماً، انقطعنا فيه تماماً عن الأسيرات، وعن الأهل، وعن زيارة المحامين وتم نقلهما من عزل سجن "الجلمة" إلى معتقل "الدامون" ^(١٢).

(١١) دنيا الوطن : <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/07/14/1352463>

(١٢) موقع قنس : <https://qudsn.net/post/178064>

وعُزل الأسير أيمن الشرياتي المحكوم بالسجن المؤبد والمعتقل منذ (٢٢) عاماً، داخل عزل سجن "ايشل - بئر السبع" لحرقه مرفق من مرافق سجن "نفحة"، احتجاجاً على مماطلة ادارة السجن في توفير الإجراءات الوقائية اللازمة لهم في ظل التخوفات الحاصلة من انتشار وباء (كورونا) بين صفوف الأسرى^(١٣).

كما عزلت إدارة معتقل مجدو سبعة أسرى في ظروف اعتقالية قاسية ومقلقة في السابع من سبتمبر ٢٠٢٠ ، لرفضهم سياسات الاحتلال وهم (الأسير محمد جابر من رام الله، ووائل نعيرات من جنين، وعمر خرواط ووائل فنون وعماد البطران من الخليل، ومحمود عطا الله من نابلس والأسير وائل الجاغوب والتي تمت الموافقة من قبل إدارة مصلحة السجون الاسرائيلية في أعقاب اضراب خاضه أسرى الجبهة الشعبية في السجون في منتصف أكتوبر/ تشرين أول من هذا العام، ولا يزال في العزل عدد من الأسرى رهن هذه السياسة الخطيرة^(١٤).

سابعاً: شهداء الحركة الأسيرة:

ارتفعت قائمة شهداء الحركة الأسيرة حتى تاريخ اعداد التقرير في أكتوبر ٢٠٢٠م إلى (٢٢٦) أسيراً ومعتقلاً منذ العام ١٩٦٧م، منهم (٧٣) أسيراً استشهدوا نتيجة التعذيب، و(٧١) بسبب الاهمال الطبي و(٧٥) نتيجة القتل العمد بعد الاعتقال، و(٧) آخرين بعد اصابتهم برصاصات قاتلة وهم داخل السجن كل تلك الانتهاكات مخالفة للقانون الدولي الإنساني التي تستوجب المسؤولية الجنائية للذين اقترفوها سواء بالفعل أو بالتقاعس عن الفعل اللازم وفق الاتفاقيات الدولية

أما عن شهداء العام ٢٠٢٠ فكانوا أربعة وهم (الأسير الشهيد نور جابر البرغوثي والأسير الشهيد سعدى الغرابلى والأسير الشهيد داوود الخطيب، والأسير الشهيد كمال أبو وعر)، أما الأسير الأول فهو نور جابر البرغوثي (٢٣ عاماً)، من بلدة عابود شمال غرب رام الله، معتقل منذ نحو ٤ سنوات في سجن النقب الصحراوي، ومحكوم بالسجن الفعلي لمدة ٨ سنوات ، وكان الأسير الشهيد البرغوثي قد تعرض للإغماء الشديد أثناء تواجده في الحمام في قسم (٢٥) في

(١٣) الأسرى للدراسات : <https://alasila.ps/ar/index.php?act=post&id=34786>

(١٤) وفا : <https://www.wafa.ps/Pages/Details/8843>

معتقل النقب الصحراوي ، حيث تأخرت إدارة السجن في إسعافه حتى استشهد بتاريخ ٢٢/٤/٢٠٢٠ ، والأسير الثاني الشهيد سعدي الغرابلي (٧٥ عاما) من حي الشجاعية بقطاع غزة، والمعتقل منذ العام ١٩٩٤، وتعرض للعزل الانفرادي من عام (١٩٩٤-٢٠٠٦)، وبدأ بعدها يعاني من أمراض مزمنة منها مرض السكر والضغط وضعف السمع والبصر، وأصيب مؤخرا بسرطان البروستاتا ، وقبل الاستشهاد رقد في المستشفى لعدة أيام بحالة موت سريري متأثرا بإصابته بالأمراض المزمنة ، وأعلنت إدارة سجون الاحتلال عن استشاده في الثامن من يوليو ٢٠٢٠ في مستشفى "كابلان" ، بعد نقله من معتقل "إيشل"، وهو في حالة موت سريري.

والشهيد الغرابلي من قدامى أسرى قطاع غزة، وهو متزوج وأب لـ ١٠ أبناء، استشهد أحدهم وهو أحمد الغرابلي عام ٢٠٠٢ في اشتباك مع جنود الاحتلال، وكان يبلغ من العمر ٢٠ عاما.

والأسير الثالث الشهيد داوود الخطيب فقد استشهد في الثاني من سبتمبر ٢٠٢٠ بمعتقل عوفر، والمعتقل منذ ٢٠٠٢، والمحكوم ١٨ عاما و ٨ أشهر، ولم يتبق من محكوميته ٣ أشهر، بسبب تعرضه لجلطة قلبية حادة وقد ماطلت إدارة السجن لوقت طويل في التدخل وعمل اللازم لإنقاذ حياته وتقديم الرعاية الصحية له، والأسير الرابع الشهيد كمال أبو وعر مواليد ١٩٧٤ من بلدة قباطية، جنوب جنين، شمال الضفة الغربية، أيضاً نتيجة لسياسة الإهمال الطبي المتعمد (القتل البطيء) ، حيث أن الأسير أبو وعر أصيب بسرطان في الحنجرة نهاية العام ٢٠١٩، وتفاقم وضعه الصحي جراء ظروف الاعتقال القاسية التي تعرّض لها. كما أعلنت إدارة سجون الاحتلال عن إصابته بفيروس كورونا في شهر يوليو/تموز ٢٠٢٠، بعد أن جرى نقله من سجن "جلبوع" حيث كان يقبع حينها، إلى أحد مستشفيات الاحتلال. وأجريت له عملية جراحية لوضع أنبوب تنفس له، ثم نقلته إدارة سجون الاحتلال، بعد فترة وجيزة، ضمن إجراءاتها التكميلية، إلى ما يسمى بسجن "عيادة الرملة" ليرتقي شهيداً في مستشفى "أساف هروفيه" الإسرائيلي، في العاشر من نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٢٠ وذلك بعد فترة وجيزة من إصابته بورم جديد في الحنجرة.

الأمر الذي يشير لسياسة الاستهتار الطبي بحق الأسرى وخاصة مع ذوي الأمراض المزمنة، ولمن يحتاجون لعمليات جراحية، الأمر المخالف للمبادئ الأساسية لمعاملة السجناء التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٧٩ و ١٩٩٠م على التوالي والتي أكدت على حماية صحة السجناء والرعاية الطبية للأشخاص المحتجزين، والتي اعتبرت أن أي مخالفة في هذا الجانب يرقى إلى درجة المعاملة غير الإنسانية ، التي ستضاعف قائمة شهداء الحركة

الوطنية الأسيرة في حال تجاهل زيارة الأسرى من قبل المؤسسات الحقوقية والدولية ، والاطلاع على مجريات حياتهم وحصر مرضاهم والسماح للطواقم الطبية لإجراء عمليات جراحية عاجلة لمن هم بحاجة لذلك، خاصة أن عدد الأسرى المرضى وصل في السجون إلى قرابة (٧٠٠) أسير ممن يعانون من أمراض مختلفة منهم (٣٠٠) أسير يعاني من أمراض مزمنة كالقرب والسرطان والفشل الكلوي والربو والسكر والضغط وأمراض أخرى، منهم ثلاثة عشر أسيراً متواجداً في " مستشفى سجن مرج بالرملة " بحالة صحية متردية وهناك خطر حقيقي على حياتهم نتيجة عدم توفير الرعاية والعناية الصحية والادوية اللازمة والفحوصات الطبية الدورية لهم .**ثامناً :**

ثامناً : مقابر الأرقام .

لا زالت قضية مقابر الأرقام (المقابر السرية) حاضرة في العام ٢٠٢٠ ، على اعتبار أن الجنامين الفلسطينية والعربية معتقلة لدى الاحتلال ، ومنها لأسرى استشهدوا داخل السجون ، ومقابر الأرقام سميت بذلك لأنها تتخذ الأرقام بديلاً عن أسماء الشهداء، هذه المقابر أيضاً في وضع مزري لا إنساني عرضة للانجرافات الترابية، وكانت تقارير قد تحدثت عن اختفاء جنامين بفعل دخول الحيوانات إليها، وعبثها بهذه الجثث^(١٥).

وأقامت دولة الاحتلال هذه المقابر بهدف احتجاز جنامين الشهداء الذين قاوموا الاحتلال أثناء الحروب أو بشكل فردي ، أو من الأسرى الذين استشهدوا أثناء الاعتقال وترفض الجهات الاسرائيلية تسليم جنامينهم^(١٦) ، متجاوزة القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف ومعايير حقوق الإنسان الذي يلزم أي دولة بتسليم الجنامين إلى ذويهم واحترام كرامة المتوفين ومراعاة طقوسهم الدينية خلال عمليات الدفن.

وترفض سلطات الاحتلال الاسرائيلي الإدلاء بالبيانات والإحصائيات حول أعداد الشهداء وأماكن احتجازهم وترفض السرية الكاملة حول هذا الملف^(١٧)، إلا أن الجهات المختصة في الجانب

(١٥) مقابلة مع رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين السيد عيسى قراقع بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠٠٩.

(١٦) وزارة شؤون الأسرى والمحررين .

(١٧) المصدر نفسه .

الفلسطيني تمتلك معلومات تؤكد أن هنالك ما يزيد عن ٢٥٣ شهيداً فلسطينياً لازلوا في تلك المقابر (١٨).

وبذلك تكون دولة الاحتلال هي الدولة الوحيدة في العالم التي تعتقل الموتى لأكثر من أربعين عاماً متواصلة ، ولزال جثمان الشهيدة الفلسطينية دلال المغربي والعشرات من الشهداء يواريهم الاحتلال بلا أدنى حرمة أو مراعاة لكرامة انسانية تحفظها كل الشرائع السماوية فيما يسمى بمقابر الأرقام منذ العام ١٩٧٨ (١٩) .

وتمتلك السلطة الفلسطينية والمؤسسات الحقوقية معلومات تؤكد أن هنالك أربع مقابر للأرقام يدفن فيها شهداء فلسطينيين وعرب وهي :

١ . مقبرة الأرقام المجاورة لجسر "بنات يعقوب" وتقع في منطقة عسكرية، عند ملتقى الحدود الإسرائيلية - السورية - اللبنانية، غالبيتهم ممن سقطوا في حرب ١٩٨٢، وما بعد ذلك.

٢ . مقبرة الأرقام الواقعة في المنطقة العسكرية المغلقة بين مدينة أريحا وجسر دامية في غور الأردن، وهي محاطة بجدار، فيه بوابة حديدية، معلق فوقها لافتة كبيرة كتب عليها بالعبرية: "مقبرة لضحايا العدو" .

٣ . مقبرة "ريفديم" وتقع في غور الأردن.

٤ . مقبرة "شحيطة" وتقع في قرية وادي الحمام، شمال مدينة طبريا الواقعة بين جبل أرييل وبحيرة طبريا، غالبية الجثامين فيها لشهداء معارك منطقة الأغوار بين عامي ١٩٦٥ - ١٩٧٥ (٢٠).

وتسعي دولة الاحتلال من خلال الاحتفاظ بجثامين الشهداء في مقابرها إلى تحقيق مكاسب سياسية وممارسة ضغوط على الفلسطينيين وأهالي الشهداء والاحتفاظ بهم كرهائن ، الأمر الذي يثير المشاعر الانسانية كون أن هذه المقابر عبارة عن مدافن رملية قليلة العمق، ما يعرضها للانجراف، فتظهر الجثامين منها، لتصبح عرضة لنهش الكلاب الضالة والوحوش الضارية (٢١) .

(١٨) اندينت عربية : <https://www.independentarabia.com/node/46771>

(١٩) مركز الأسرى للدراسات : <http://alasra.ps/ar//index.php?act=post&id=28294>

(٢٠) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا

: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4001 http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4001

(٢١) مقابلة مع مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان عصام يونس على الرأي الفلسطينية

تاسعاً : إنجازات واخفاقات العام ٢٠٢٠ .

من إنجازات الأسرى في العام ٢٠٢٠ أنهم حافظوا على الكثير من تراث وواقع التجربة الاعتقالية التي تعمدت بالشهداء والتضحيات والاضرابات المفتوحة عن الطعام والخطوات التكتيكية والاستراتيجية، وبالوسائل السلمية والعنيفة، وبالحوارات ورفض استلام وجبات الطعام وإرجاعها للسجان، وغير ذلك من وسائل نضالية.

فحافظت الحركة الأسيرة على المؤسسات الديمقراطية للتنظيمات داخل السجون، وبين السجون المتعددة، وفي السجن الواحد، وفي التنظيم الواحد، وفي مواجهة الاعتقال الإداري بالإضرابات المفتوحة الفردية عن الطعام والتي وصلت لعشرات الأيام، وفي إيجاد معادلة توازنٍ بينهم وبين إدارة مصلحة السجون، رغم الإمكانيات الأخيرة مقابل افتقار الأولى للإمكانيات المادية، وفي تجارب التعليم وحصول الأسرى - رغم منع التعليم من إدارة السجون - على شهادة الثانوية العامة والشهادات الجامعية والدراسات العليا من جامعاتٍ إسرائيلية وعربية ودولية بالتعاون مع هيئة شؤون الأسرى والمحررين ووزارة التعليم الفلسطيني ، وفي التأثير السياسي وابداء المواقف ودعم القيادة الفلسطينية فيما يتعلق بوقف التنسيق الأمني وتحمل موقف تجميد استلام المقاصة بسبب انتقاصها لخصم أموال الأسرى والشهداء، وبيانهم برفض التطبيع في أعقاب الاتفاق الإماراتي البحريني مع (إسرائيل) ، وتأبيدهم لاجتماعات قيادات حركتي فتح وحماس في تركيا لإنهاء الإنقسام، وفي إخراج النطف وإنجاب الأطفال كتجربةٍ غير مسبوقة على مستوى حركات التحرر العالمية، والاستمرار في المطالعة على صعيد الأدب والثقافة وأشكال الإدارة والتنظيم والمواجهة مع إدارة مصلحة السجون لتحقيق الحقوق .

وفي المقابل للإنصاف على قاعدة أن كل شخص أو مؤسسة أو مسيرة تاريخية وإنسانية (لها وعليها)، بهدف التقييم والتقويم وتصويب الثغرات والاختافات ، فهناك تراجع عن فترات ذهبية سابقة عاشتها الحركة الأسيرة على صعيد وحدة الموقف الجماعي والخطوات النضالية العامة والتنسيق بين الأسرى في السجن الواحد وبين السجون في خطوات متفق عليها لمواجهة سياسات دولة الاحتلال بحق الأسرى على شاكلة اضراب ١٩٩٢ بدل الإضرابات الفصائلية أو الفردية

التي لا أنتقص من أهميتها وتأثيرها ، وعلى صعيد الحياة الاعتقالية التي تشجع التعليم والثقافة والجلسات واحترام العلاقات الفصائلية والمعتقدات والأفكار والمواقف السياسية وقوة التنظيم والمؤسسات الاعتقالية .

فالحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة في نهاية العام ٢٠٢٠ تحتاج لعملية نقد وتقييم وتقويم على هذه الصعد ، والتسلح كشرط للانتصار بخطوات جماعية وحدوية مستقبلية لتحديد أهداف جماعية ووطنية ، والتوافق على المطالب ، والتأكيد على وحدة القيادة في اتخاذ القرارات ، والعمل على نبذ الفرقة وحالة الشردمة والانقسام ، ومحاربة محاولات الالتفاف على الموقف تحت أي حجة لإدارة مصلحة السجون الاسرائيلية التي تستغل المتناقضات، والأهم الاستفادة من التجربة الاعتقالية السابقة وتدريبها عبر جلسات تنظيمية للأسرى الجدد .

وأعتقد أن الأسرى المزودين بإيمانهم وعدالة قضيتهم وقناعاتهم بمعاركهم يستطيعون تجاوز الثغرات والعوائق والعقبات لو توفرت الإرادة والعزيمة . فهم دوماً أثبتوا من خلال إشهار سلاح جوعهم وشهدائهم، وأرطال لحمهم أن الكف باستطاعتها أن تهزم المخرز، وأن الإرادة أقوى بكثير من القوة^(٢٢)، وأن قلة الإمكان تهزم الإمكان مهما بلغ ظلمه وجبروته بقوة الحق، فنجحوا بعزيمتهم في انتزاع موافقة إدارات السجون على توفير شروط انسانية وثقافية وصحية واجتماعية ضرورية للإبداع^(٢٣)، ولولا تلك التضحيات الكثيرة خلال مسيرة اعتقالهم الطويلة والمتكررة لما تحققت الطموحات الكبيرة في حياتهم.

في النهاية خالص التقرير إلى مجموعة من التوصيات كان أبرزها:

١- أهمية تحديد المكانة القانونية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية على المستوى الدولي والمنظمات الحقوقية والإنسانية، وإلزام دولة الاحتلال بالتعامل وفق تلك المكانة في كامل الحقوق " في الإفراجات السياسية، والغذاء، والعلاج، والزيارات ومكان الاعتقال، وفي كل شروط الحياة المنصوص عليها "، وفق الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وخاصة اتفاقية جنيف الثالثة والرابعة لسنة ١٩٤٩م، ومتابعة تطبيقها في فلسطين المحتلة من قبل الدول الموقعة عليها لبحث أوجه القصور في الحماية المقررة للأسرى

(٢٢) محمد صبحه، فؤاد الخفش، 'إضراب الكرامة'، فلسطين، مركز أحرار لدراسات الأسرى وحقوق الإنسان، ٢٠١٢، ص١٢.

(٢٣) سامي الأخرس، كامل مسعود، 'رحيق الوطن'، غزة، فلسطين، مكتبة الأندلس، ٢٠١٥، ص٧٠.

والمعتقلين، وتفعيل دور المؤسسة الدولية للصليب الأحمر وتوثيق أشكال التعذيب والمعاملة وشروط الاعتقال.

٢- تشكيل لجنة من محامين وخبراء قانونيين فلسطينيين وعرب ودوليين لبحث آليات استخدام الالتزامات القانونية الخاصة باحترام الاتفاقيات الدولية، وأساليب تطبيقها، وتوثيق جرائم الاحتلال وفق شهادات الأسرى والأسيرات المشفوعة بالقسم، وإعداد ملفات خاصة حول الانتهاكات الإسرائيلية بحقهم، والعمل على تحريكها أمام المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك أمام المحاكم الوطنية التي تسمح قوانينها بذلك، والعمل على ملاحقة ومساءلة المجرمين الإسرائيليين الذين ارتكبوا و يرتكبون جرائم ضدّهم، وفقاً للاختصاص الجنائي الدولي والعرف الجنائي الدولي، وخاصة بعد انضمام فلسطين للاتفاقيات الدولية.

٣- تدويل قضية الأسرى والمعتقلين والتعريف بها في العالم لتشكيل رأي عام ضاغط ومساند لهم، وذلك من خلال السفارات الفلسطينية والعربية، وبعثاتها لدى المنظمات الدولية، ومن خلال توجيه الدعوات لمنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الحقوقية والإنسانية، وعبر وسائل الإعلام "المشاهد والمقروء والمسموع، وعبر الحملات الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي بلغات متعددة، والسعي لعقد المؤتمرات الداعمة للأسرى والمؤيدة لهم والمطالبة بتحريرهم، وتغيير الصورة المشوهة التي تبثها دولة الاحتلال للعالم ضدّهم، مستخدمة بذلك مراكز القوة من المال والإعلام والنفوذ السياسي التي تؤثر عليه.

٤- الالتفاف حول قضية الأسرى والمعتقلين، وجعلها من أهم القضايا الفلسطينية والعربية، والتي لا تقل أهمية عن القضايا الوطنية الأخرى "كسياسة الضم وقضايا القدس واللجئين والدولة والمستوطنات، والتمسك بقضيتهم في كل الجبهات المفتوحة مع الجانب الإسرائيلي في المجالات "السياسية والعسكرية والقانونية"، وتوفير كل أشكال الدعم المادي والمعنوي للمعتقلين وذويهم خارج المعتقلات، للحفاظ على إنجازاتهم وتعزيز صمودهم، واعتبار قضية الأسرى من الثوابت الفلسطينية التي لا يمكن التنازل عنها.

٥- اعتماد مساقات تعليمية وتربوية ومنهجية تتناول التجربة الاعتقالية، ومسيرة الحركة الوطنية الأسيرة في الكثير من المجالات في المناهج الدراسية في المدارس والجامعات الفلسطينية، وحث طلبة الدراسات العليا على البحث في عمق هذه التجربة التي تستحق التوثيق والحفظ والحماية.

٦- ملاحقة الاحتلال وضباط إدارة مصلحة السجون الاسرائيلية على جرائمهم التي يرتكبونها بحق الأسرى وخاصة في موضوع الاعتقال الإداري دون معرفة التهمة الموجهة أو مدة

العقوبة، وعلى تجاهلهم لمطالب الأسرى الإداريين الذين تعرضوا لخطر الموت بسبب التجاهل لإضراباتهم لعشرات الأيام خلال عام ٢٠٢٠.

*تعريف بالباحث د. رأفت خليل حمدونة

مواليد : مخيم جباليا ٠٨/٠٨/١٩٧٠

- الاعتقال : في العام ١٩٩٠ م على خلفية نضالية وحُكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عاما، وإغلاق جزء من بيته ، أمضى فترة اعتقاله في سجون عدة منها " عزل الرملة ، عسقلان ، نفحة ، بئر السبع ، هداريم ، ريمونيم ، جلبوع " وتحرر عام ٢٠٠٥ بعد قضاء كامل محكوميته .

مؤهلات تعليمية:

- بكالوريوس: علم اجتماع وعلوم انسانية (الجامعة المفتوحة في اسرائيل - عام ٢٠٠٥) وشهادة امتياز عام ٢٠٠١.
- ماجستير: دراسات اقليمية تخصص دراسات اسرائيلية من جامعة القدس " أبو ديس " ، بامتياز ٩٠.٩% " عام ٢٠٠٨.
- دكتوراه: في " العلوم السياسية " من معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة مع مرتبة الشرف الأولى وتوصية بالطباعة في العام ٢٠١٦ برسالة عنوانها "الجوانب الإبداعية في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة".
- ماجستير مهني: تدريب وتنمية بشرية بتقدير ممتاز من البرنامج المشترك بين الأكاديمية الدولية وبوليتكنيك المستقبل التطبيقي.

مؤلفات:

كتب مطبوعة : " الجوانب الإبداعية للأسرى الفلسطينيين " صادر عن وزارة الاعلام الفلسطيني/ رام الله - "الإدارة والتنظيم للحركة الأسيرة" صادر عن هيئة شؤون الأسرى

والمحررين / رام الله - "تجوم فوق الجبين" - "صرخة من أعماق الذاكرة" - "ما بين السجن والمنفى حتى الشهادة".

روايات أدبية مطبوعة: "عاشق من جنين قلبي والمخيم لن يموت اللحم والشتات".

وظائف:

عمل "مديرًا عامًا بهيئة شؤون الأسرى والمحررين، وعضو لجنة مكلف بإدارتها في المحافظات الجنوبية، وناطقًا اعلامياً لها، ومديرًا لدائرة القانون الدولي، ومستشاراً لوزير الأسرى في الشأن الإسرائيلي".